

٢٠١٩

تقرير التضخم

الربع الثاني ٢٠١٩م

وكالة الأبحاث والشئون الدولية

إدارة الأبحاث الاقتصادية

مؤسسة النقد العربي السعودي
Saudi Arabian Monetary Authority



جدول المحتويات

رقم الصفحة	القسم
٣	- الرقم القياسي لأسعار المستهلك
٣	- تطورات الربع الثاني من عام ٢٠١٩ م
٥	- نسبة تأثير الأقسام الرئيسية على الرقم القياسي لأسعار المستهلك
٦	- الرقم القياسي لأسعار الجملة
٦	- الرقم القياسي لأسعار الجملة حسب الأقسام
٦	- مخضن الناتج المحلي الإجمالي
٩	- التجارة الخارجية مع أهم الشركاء التجاريين
١٠	- توقعات التضخم في الربع الثالث لعام ٢٠١٩ م
١٢	- الخلاصة

الرقم القياسي لأسعار المستهلك

٩,٠ في المئة، ثم قسم الترويج والثقافة بنسبة ٠,٧ في المئة، ثم قسم الملابس والأحذية بانخفاض نسبته ٤,٠ في المئة، ثم قسم تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها بنسبة ١,٠ في المئة.

وفي المقابل، سجل قسم المطاعم والفنادق أعلى ارتفاع بين الأقسام الرئيسية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩، حيث ارتفع بنسبة ١,٦ في المئة مقارنة بالربع السابق من العام السابق، تلاه قسم التعليم والأغذية والمشروبات بنسبة ١,٣ في المئة لكل منهما، ثم قسم النقل بنسبة ٠,٦ في المئة، ثم قسم الصحة بنسبة ٠,٥ في المئة، تلاه قسم السلع والخدمات المتنوعة بنسبة ٠,٢ في المئة، ثم قسم التبغ بنسبة ٠,١ في المئة (الجدول رقم ١، والشكل رقم ٢ ورقم ٣).

شهد المستوى العام للرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩ انخفاضاً سنوياً نسبته ١,٦ في المئة مقارنة بنفس الربع من العام السابق، ولم يحقق أي تغير مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٩ (الجدول رقم ١، والشكل رقم ١).

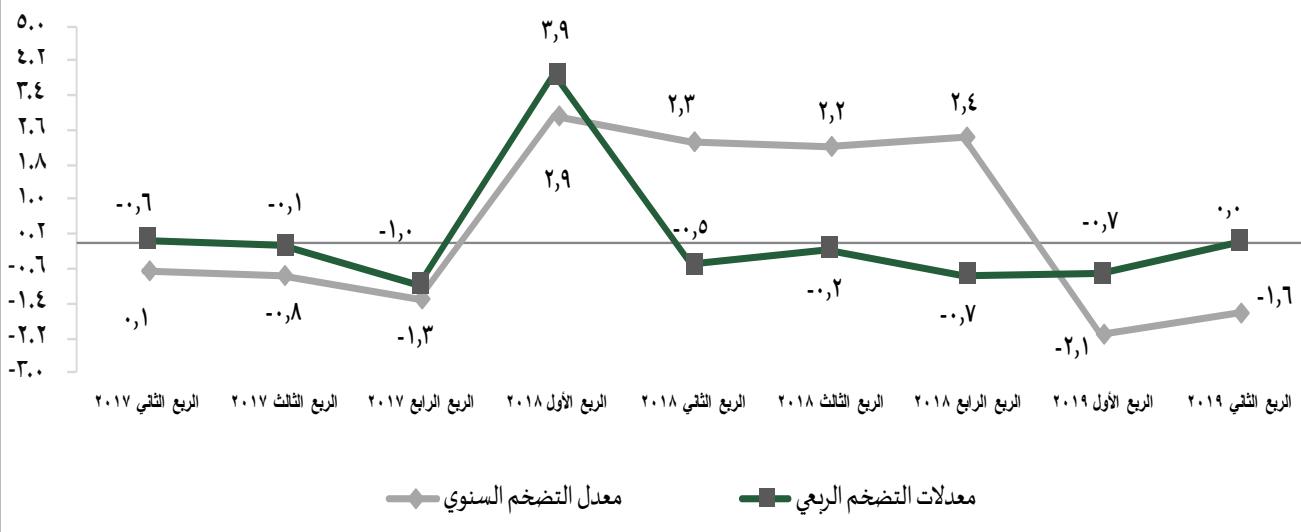
تطورات الربع الثاني من عام ٢٠١٩

خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩، سجل قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى أعلى معدل انخفاض بين الأقسام الرئيسية مقارنة بالربع المقابل من العام السابق، حيث تراجع معدل التضخم السنوي لهذا القسم بنسبة ٧,٥ في المئة. تلاه قسم الاتصالات بانخفاض نسبته

الأوزان	الربع الثاني ٢٠١٨	الربع الثالث ٢٠١٨	الربع الرابع ٢٠١٨	الربع الأول ٢٠١٩	الربع الثاني ٢٠١٩	الربع الأول ٢٠١٩ / ٢٠١٨	جدول رقم ١: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك	
							معدل التغير (%)	سنة الأساس (٢٠١٣ = ١٠٠)
التنفس	٠,١	٠,٢	١٩٢,٣	١٩٢,٦	١٩٢,١	١٩٢,٠	١٩٢,٠	١٠٥,٧
الملابس والأحذية	٠,٤	٠,٤	٩٢,٧	٩٢,٣	٩٢,٥	٩٢,٩	٩٣,١	١٠٥,٧
السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	٧,٥	١,٣	١٠٣,٢	١٠٤,٥	١٠٦,٩	١٠٩,٤	١١١,٦	١٠٦,٥
تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها	٠,١	٠,٢	١٠٢,٦	١٠٢,٤	١٠٢,٤	١٠٢,٦	١٠٢,٧	١٠٧,٣
الصحة	٠,٥	٠,٣	١١٠,٧	١١٠,٤	١١٠,٣	١١٠,٤	١١٠,١	١٠٧,٥
النقل	٠,٦	١,٠	١١٩,٩	١١٨,٧	١١٩,١	١١٩,٤	١١٩,٢	١٠٧,٠
الاتصالات	٠,٩	٠,١	٩٩,٧	٩٩,٨	٩٩,٠	٩٩,٣	٩٩,٦	١٠٧,٣
الترويج والثقافة	٠,٧	٠,٢	٩٥,٧	٩٦,٠	٩٦,٥	٩٧,١	٩٦,٤	١٠٧,٠
التعليم	١,٣	٠,٤	١١١,٤	١١١,٠	١١٠,٧	١١٠,٢	١١٠,٠	١٠٦,٥
المطاعم والفنادق	١,٦	٠,٧	١١٢,٧	١١٢,٠	١١١,٨	١١٢,١	١١١,٠	١٠٦,٢
السلع والخدمات المتنوعة	٠,٢	٠,٥	١٠٢,٨	١٠٢,٣	١٠٢,٢	١٠٢,٩	١٠٢,٦	١٠٦,٠

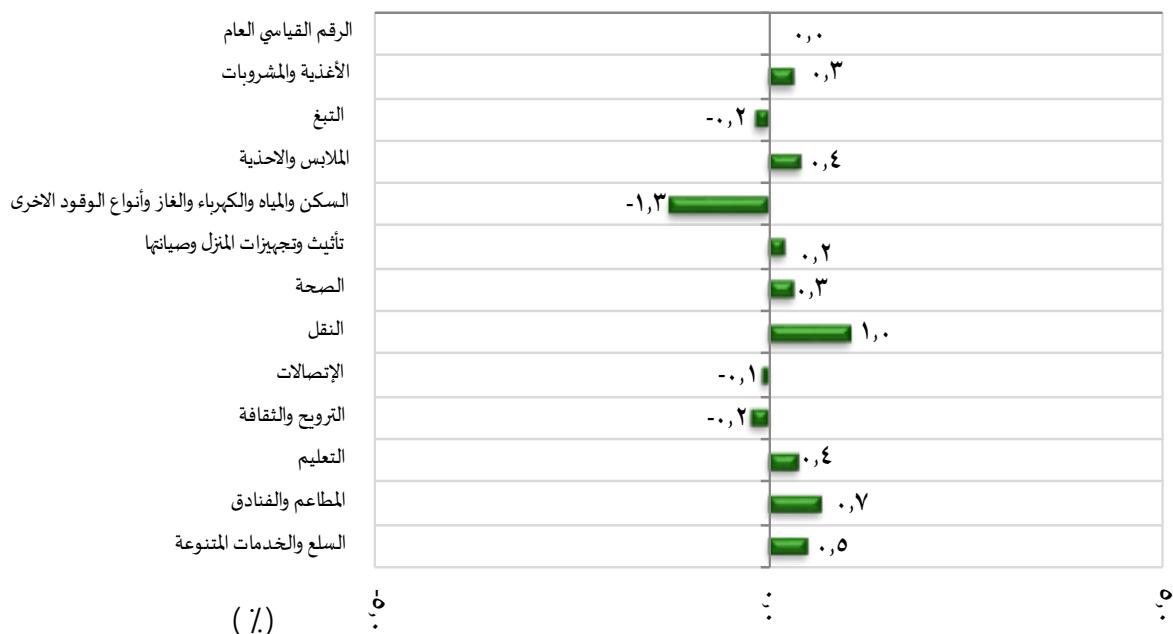
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

شكل رقم ١: معدل تضخم الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة
سنة الأساس (٢٠١٣=١٠٠)



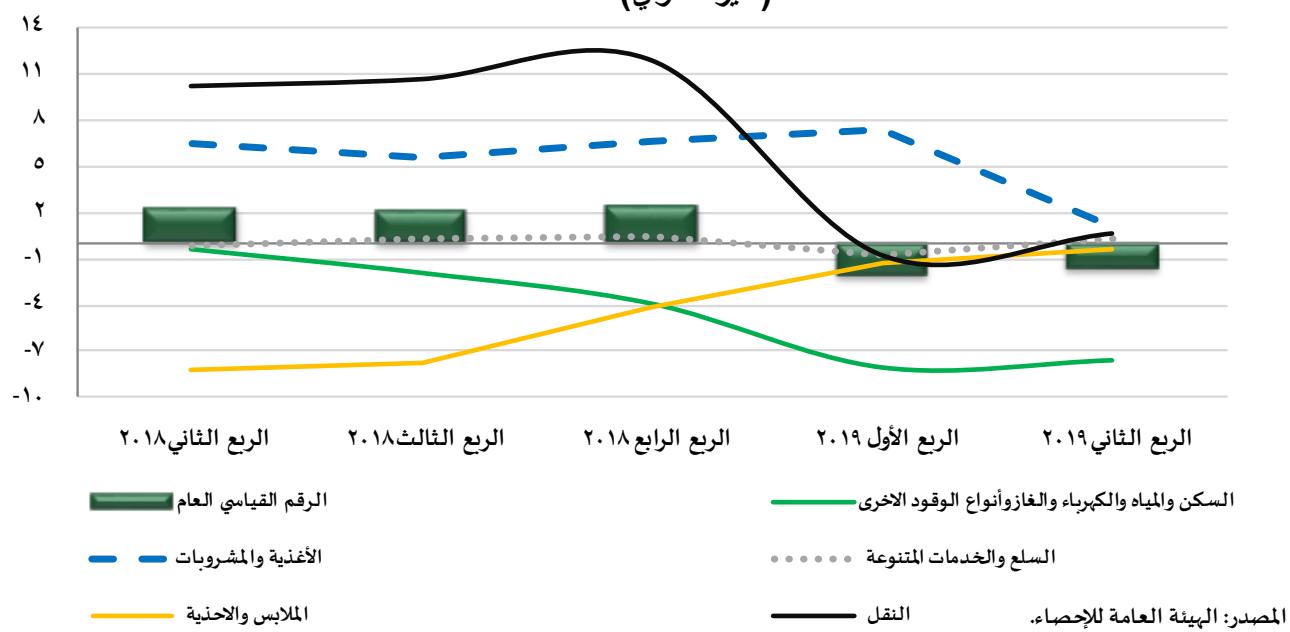
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

شكل رقم ٢: معدل تضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب الأقسام
الربع الثاني من عام ٢٠١٩ مع الربع الأول من عام ٢٠١٩ م



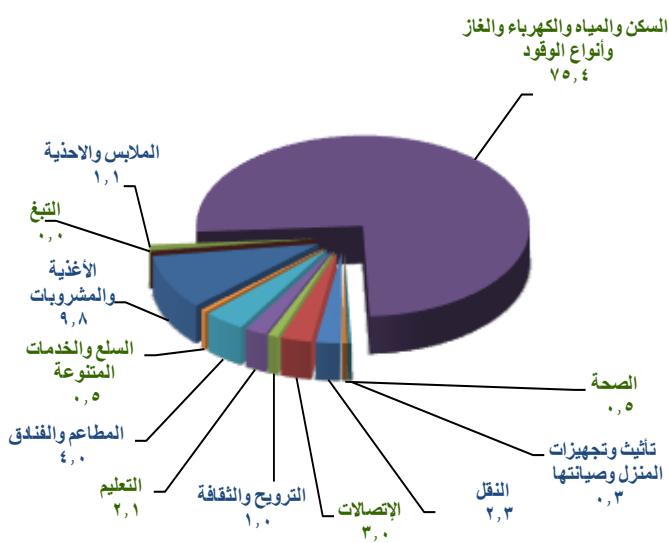
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

شكل رقم ٣: معدل التغير ربع السنوي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك والأقسام الرئيسية الأكثر تأثيراً (تغير سنوي)



كما بلغ إجمالي نسبة تأثير الأقسام الرئيسية الثلاثة (السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، والأغذية والمشروبات، والنقل) على معدل التضخم العام نحو ٨٧,٥ في المئة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩ م مقابل ٥٩,٨ في المئة للربع نفسه من العام السابق (الشكلان رقم ٤ ورقم ٥).

شكل رقم ٤: نسبة تأثير الأقسام الرئيسية على معدل التضخم العام (الربع الثاني ٢٠١٩ م (%) (%)



نسبة تأثير الأقسام الرئيسية على الرقم القياسي لأسعار المستهلك

تتأثر معدلات التضخم بالتغييرات التي تشهدها أقسام الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث حقق قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى المرتبة الأولى من حيث نسبة التأثير بما نسبته ٧٥,٤ في المئة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩ م مقابل ٢,٩ في المئة لنفس الربع من العام السابق، تلاه قسم الأغذية والمشروبات بنسبة ٩,٨ في المئة مقابل ٢٨,٩ في المئة لنفس الربع من العام السابق، ثم قسم المطاعم والفنادق الذي بلغت نسبة تأثيره حوالي ٤,٠ في المئة مقابل ١٢,٨ في المئة لنفس الربع من العام السابق، ثم قسم الاتصالات بنسبة ٣,٠ في المئة مقابل ٣,٢ في المئة لنفس الربع من العام السابق، ثم قسم النقل بنسبة بلغت ٢,٣ في المئة مقابل ٢٨,٠ في المئة لنفس الربع من العام السابق.

الرقم القياسي لأسعار الجملة حسب الأقسام

سجل قسم منتجات الزراعة وصيد الأسماك أعلى

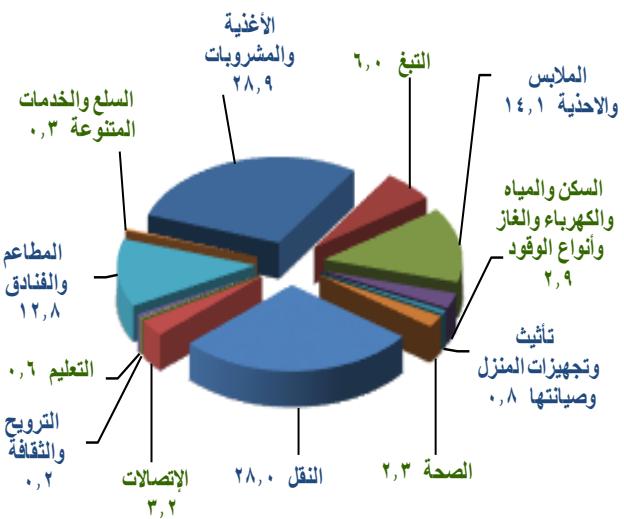
نسبة انخفاض خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩ م بنسبة ١,٩ في المئة مقارنة مع الربع المقابل من العام السابق، تلاه قسم الخامات والمعادن بانخفاض سنوي بلغت نسبته ١,١ في المئة، ثم قسم المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات بانخفاض سنوي بلغت نسبته ٠,٥ في المئة. في حين سجل قسم المنتجات المعدنية والآلات والمعدات ارتفاعاً سنوياً بلغت نسبته ٤,٨ في المئة. كما سجل قسم السلع الأخرى ارتفاعاً سنوياً بلغت نسبته ١,٠ في المئة (الجدول رقم ٢، والشكل رقم ٧).

مخفض الناتج المحلي الإجمالي

بناءً على أحدث البيانات الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء، سجل مخفض الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً سنوياً بنسبة ١,١ في المئة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩ م مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. في حين سجل انخفاضاً ربعياً بلغت نسبته ٢,٥ في المئة مقارنة بالربع السابق.

ويقيس مخفض الناتج المحلي الإجمالي معدل التضخم على المستوى الكلي للاقتصاد، ويختلف عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يستهدف الاستهلاك النهائي فقط، بينما يستهدف مخفض الناتج المحلي الإجمالي كل القطاعات الاستهلاكية والاستثمارية الحكومية، وذلك حسب مساهمة كل قطاع في الناتج

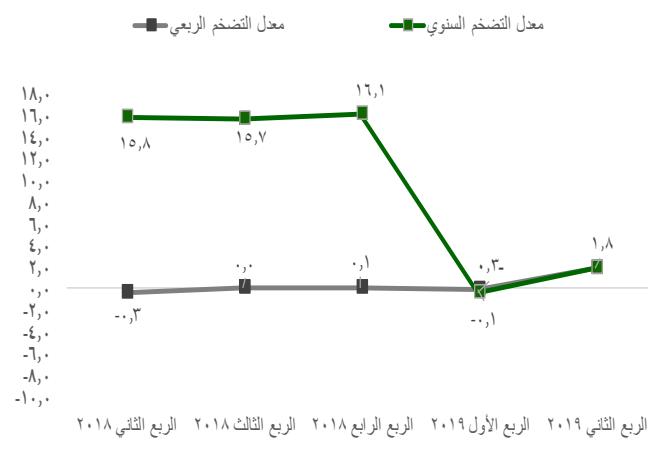
شكل رقم ٥: نسبة تأثير الأقسام الرئيسية على معدل التضخم العام (الربع الثاني ٢٠١٨ م) (%)



الرقم القياسي لأسعار الجملة

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة في الربع الثاني من عام ٢٠١٩ م ارتفاعاً سنوياً بلغت نسبته ١,٨ في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق، وسجل ارتفاعاً بنحو ١,٨ في المئة مقارنة بالربع السابق (الشكل رقم ٦).

شكل رقم ٦: معدل تضخم الرقم القياسي لأسعار الجملة سنة الأساس (٢٠١٤ = ١٠٠)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم ٢: الأرقام القياسية لأسعار الجملة

سنة الأساس (٢٠١٤ = ١٠٠)

معدل التغير (%)

		الربع الثاني ٢٠١٩ / الربع الأول ٢٠١٩	الربع الثاني ٢٠١٩	الربع الأول ٢٠١٩	الربع الرابع ٢٠١٨	الربع الثالث ٢٠١٨	الربع الثاني ٢٠١٨	الأوزان
١,٨	١,٨	١١٨,٨	١١٦,٧	١١٦,٩	١١٦,٧	١١٦,٧	١١٦,٧	١٠٠,٠
١,٩-	٠,٦	٩٩,٧	٩٩,١	١٠١,٧	١٠٢,٩	١٠١,٧	٨,٧	منتجات الزراعة وصيد الأسماك
١,١-	٠,٣-	٩٧,٨	٩٨,١	٩٨,٢	٩٩,٦	٩٨,٩	٠,٦	الخامات والمعادن
٠,٥-	٠,٢	١٠٧,٦	١٠٧,٤	١٠٧,٨	١٠٨,٢	١٠٨,١	١٧,٣	المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات
١,٠	١,١	١٤٤,٦	١٤٣,٠	١٤٥,٠	١٤٣,٦	١٤٣,٢	٣٣,٧	سلع أخرى
٤,٨	٣,٦	١٠٦,٣	١٠٢,٥	١٠٠,٥	١٠٠,٨	١٠١,٤	٣٩,٧	المنتجات المعدنية والآلات والمعدات

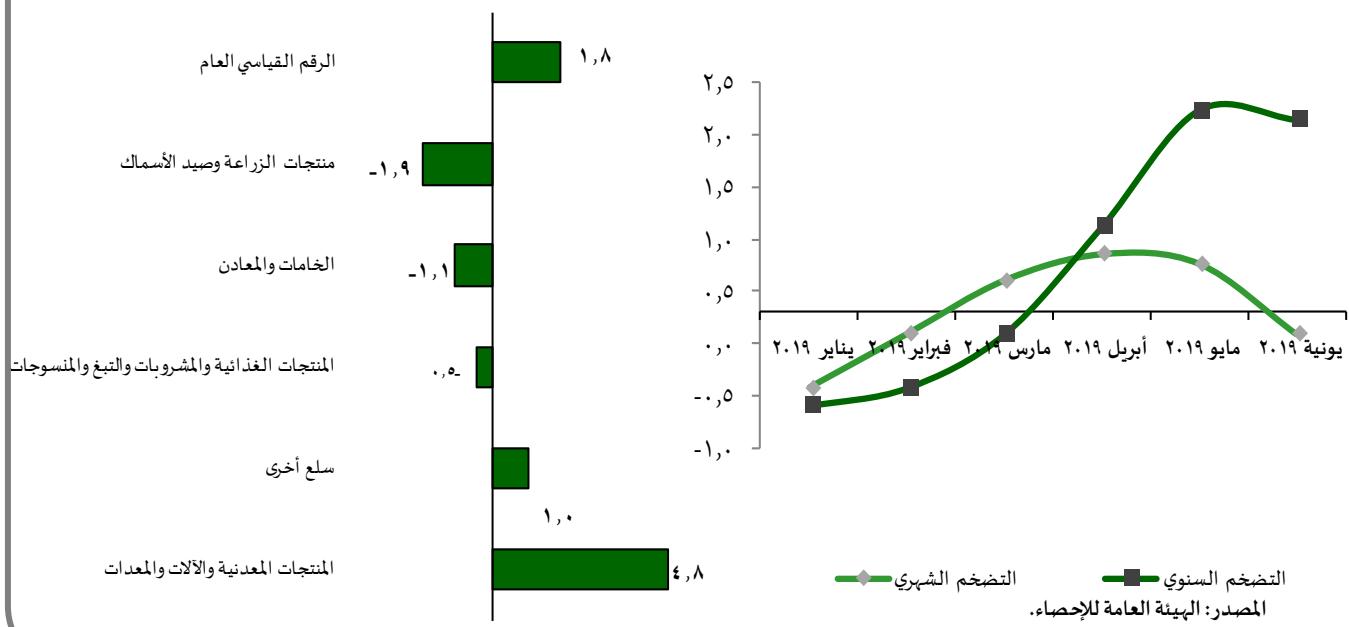
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

شكل رقم ٧: معدل تضخم الأرقام القياسية لأسعار الجملة حسب الأقسام

سنة الأساس (٢٠١٤ = ١٠٠)

الربع الثاني ٢٠١٩ / الربع الثاني ٢٠١٨

التضخم السنوي والشهري في الرقم القياسي العام



من عام ٢٠١٩م بلغت نسبته ٤٠% في المئة مقارنة بالربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٤% في المئة مقارنة بنفس الربع من العام السابق (الجدول رقم ٣، والشكل رقم ٨).

ويتبين من تحليل بيانات مخفض الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة لسنة

الم المحلي الإجمالي، لذا يُعد معامل التخفيض مقاييساً غير مباشر للتغير في المستوى العام للأسعار. ومن المعروف عليه استخدام مخفض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بهدف استبعاد أثر التغير في أسعار النفط على الاقتصاد المحلي، حيث حقق مخفض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ارتفاعاً في الربع الأول

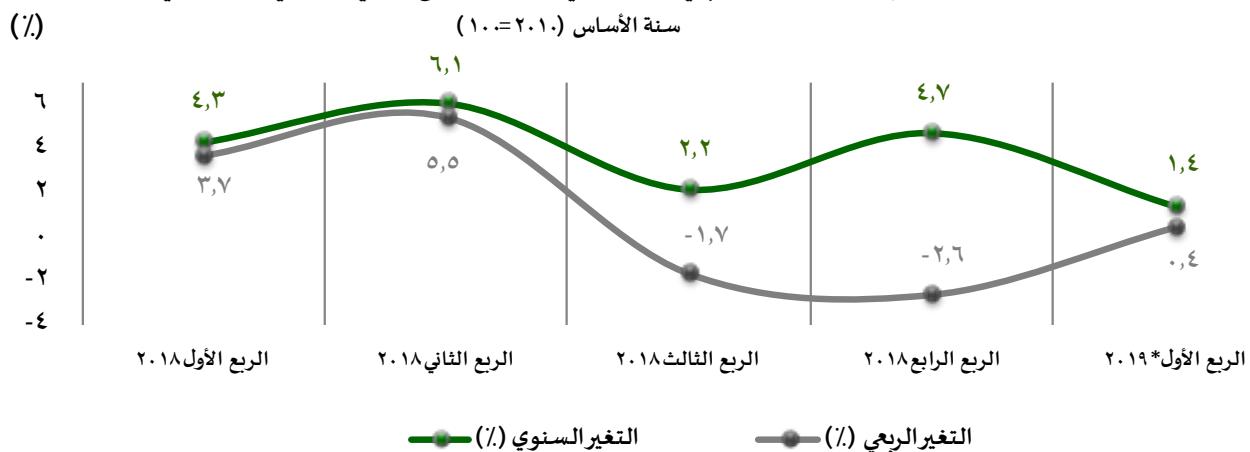
جدول رقم ٣: مخفض الناتج المحلي الإجمالي

سنة الأساس (٢٠١٠ = ١٠٠)

					الناتج المحلي الإجمالي (مليون ريال):
					بالأسعار الجارية
					٦٩٩,١٩١
					٧٣٨,٨٥١
					٧٤٥,٠٦٢
					٧٦٦,٣٥٤
					٧١٨,٥٤٣
مخفض الناتج المحلي الإجمالي (%)					الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (مليون ريال):
					بالأسعار الجارية
					٤٧٩,١٢٦
					٤٨٤,٢١٩
					٤٧٩,٧٢٣
					٥٠١,١٣٤
					٤٩٦,٣٧١
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)					الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)
					بالأسعار الجارية
					٣٧٣,٤١٤
					٣٥٧,٨٤٥
					٣٦٠,٤٧٥
					٣٨٦,٦٩٠
					٣٨١,٣٧١
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)					الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)
					بالأسعار الثابتة
					١٢٨,٣
					١٢٥,٣
					١٣٣,١
					١٢٩,٦
					١٣٠,٢
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)					الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)
					الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)
					٣,٧
					٥,٥
					٤,٣
					٣,٧
					٦,١
					٥,٥
					٢,٢
					-١,٧
					-٢,٦
					٤,٧
					٤,٧
					١,٤
					٠,٤

* أحدث بيانات متوفرة حتى تاريخ نشر التقرير.

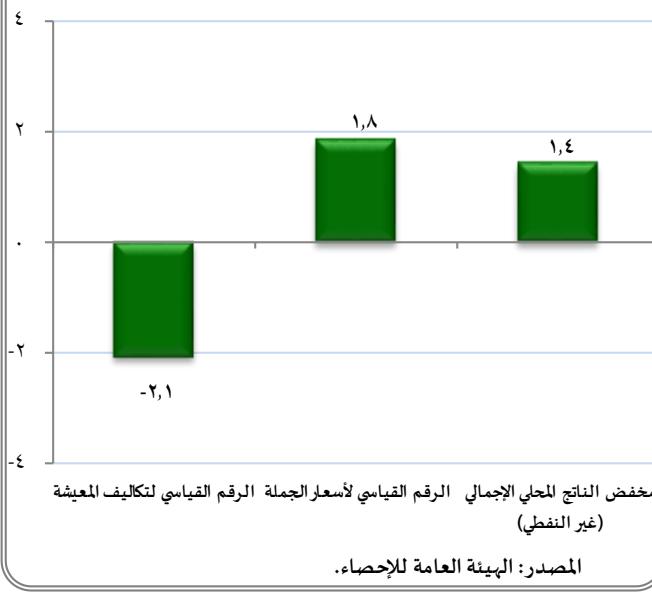
شكل رقم ٨: معدل التغير الربعي والسنوي في مخفض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي



* أحدث بيانات متوفرة في تاريخ نشر التقرير. المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

بنسبة ١,٤ في المئة في الربع الأول من عام ٢٠١٩ مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. وسجل معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بلغت نسبته ١,٨ في المئة خلال نفس الفترة، في حين سجل معدل التضخم السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك انخفاضاً بلغت نسبته ٢,١ في المئة خلال نفس الفترة (الشكل رقم ١٠).

شكل رقم ١٠ : مقاييس التضخم السنوي في الربع الأول من عام ٢٠١٩ م
نسبة مئوية (%)



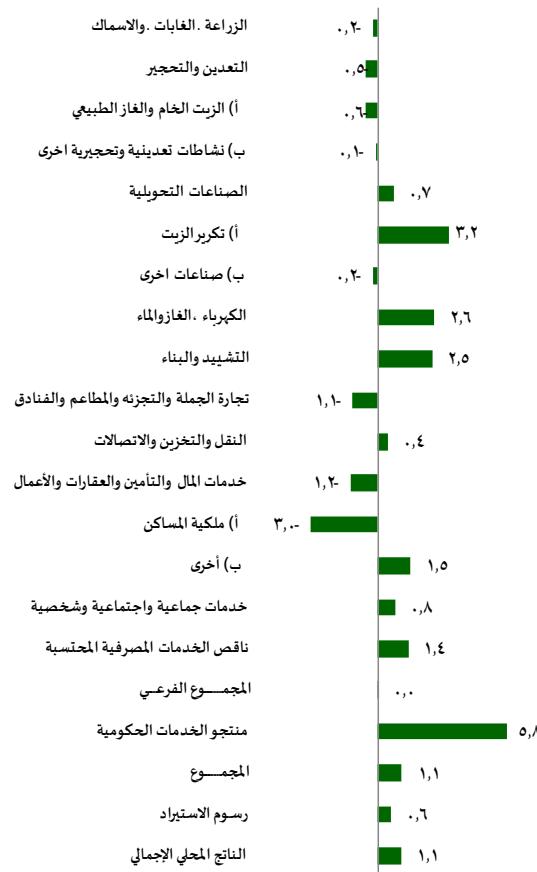
التجارة الخارجية مع أهم الشركاء التجاريين

بلغ إجمالي قيمة واردات المملكة حسب بيانات شهر مايو من عام ٢٠١٩ م نحو ٤٣,١ مليار ريال بانخفاض سنوي بلغت نسبته ١١,٢ في المئة مما كان عليه في الشهر المقابل من العام السابق، وسجلت واردات المملكة ارتفاعاً شهرياً نسبته ٩,٦ في المئة مقارنة بالشهر السابق.

الأساس عام ٢٠١٠ م تسجيل نشاط منتجو الخدمات الحكومية أعلى ارتفاعاً بنسبة بلغت ٥,٨ في المئة في الربع الأول من عام ٢٠١٩ م مقارنة بنفس الربع من العام السابق، ثم نشاط الكهرباء والغاز والماء بنسبة ٢,٦ في المئة، ثم نشاط التشييد والبناء بنسبة ٢,٥ في المئة (الشكل رقم ٩).

وبمقارنة مقاييس التضخم السنوية في السوق المحلية، يلاحظ أن معدل التضخم السنوي في مخفض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد سجل ارتفاعاً

شكل رقم ٩: مخفض الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠ م
*الربع الأول ٢٠١٩ م مع الربع الأول ٢٠١٨ م
نسبة مئوية (%)



* أحدث بيانات متوفرة حتى تاريخ نشر التقرير المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

تلتها فرنسا في المرتبة الرابعة بقيمة واردات بلغت ٢,١ مليار ريال تمثل نحو ٤,٩ في المئة من إجمالي قيمة واردات المملكة وبارتفاع سنوي بلغت نسبته ١٥,٨ في المئة، وحلت الهند في المرتبة الخامسة بنحو ٢,٠ مليار ريال تمثل ٤,٦ في المئة من إجمالي قيمة واردات المملكة وبانخفاض سنوي بلغت نسبته ١,٣ في المئة (الجدول رقم ٤، و ٤ ب).

توقعات التضخم للربع الثالث لعام ٢٠١٩

تشير البيانات الفعلية الربع الثاني من عام ٢٠١٩م إلى انخفاض في معدل التضخم للرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقدار ١,٦ في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق، وفي المقابل لم يشهد الرقم

ومن حيث ترتيب أهم الشركاء التجاريين، وحسب بيانات شهر مايو من عام ٢٠١٩م، فقد جاءت الصين في مقدمة الدول المصدرة للمملكة، حيث بلغت واردات المملكة من الصين نحو ٨,٧ مليار ريال وتمثل نحو ٢٠,٣ في المئة من إجمالي قيمة الواردات وبانخفاض سنوي نسبته ٣,٧ في المئة مما كان عليه في الشهر المقابل من العام السابق، بينما حلت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بقيمة بلغت ٤,٦ مليار ريال تمثل ١٠,٨ في المئة من إجمالي قيمة واردات المملكة وبانخفاض سنوي بلغت نسبته ٢٤,٤ في المئة، وحلت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة بقيمة واردات بلغت ٣,٦ مليار ريال تمثل ٨,٣ في المئة من إجمالي قيمة الواردات وبانخفاض سنوي نسبته ٩,٩ في المئة،

الجدول رقم ٤ ب: أهم خمس دول مستوردة منها (مليون ريال)			
الدولة	١٨-مايو	١٩-مايو	معدل التغير(%)
الصين	٩,٠٧٧	٨,٧٣٩	-٣,٧-
الولايات المتحدة الأمريكية	٦,١٢٦	٤,٦٣٤	-٢٤,٤-
الإمارات العربية المتحدة	٣,٩٥٦	٣,٥٦٤	-٩,٩-
فرنسا	١,٨٢٠	٢,١٠٨	١٥,٨
الهند	١,٩٩٠	١,٩٦٥	-١,٣-
المجموع	٢٢,٩٧٠	٢١,٠١٠	-٨,٥-
نسبة أهم خمس دول من إجمالي الواردات(%)	٤٧,٣	٤٨,٧	-٣,٠-
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.			

الجدول رقم ٤: أهم خمس دول مستوردة منها (مليون ريال)			
الدولة	٢٠١٧	٢٠١٨	معدل التغير(%)
الصين	٧٦,٩٧١	٨١,٨٢١	٦,٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٦٨,٠٨٦	٧٠,٦٤٢	٣,٨
الإمارات العربية المتحدة	٣٢,٨٣١	٤٣,٤٤١	٣٢,٣
المانيا	٢٩,٧٩٧	٢٨,٣٠٦	-٥,٠-
الهند	٢٠,١٧٦	٢١,٣٢٢	٥,٧
المجموع	٢٢٧,٨٦١	٢٤٥,٥٣٢	٧,٨
نسبة أهم خمس دول من إجمالي الواردات(%)	٤٥,١٠	٤٧,٨٠	-٦,٠-
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.			

وعلى الجانب الآخر تشير أحدث توقعات صندوق النقد الدولي لمؤشر أسعار السلع العالمية الأساسية (أكتوبر ٢٠١٨م) إلى انخفاض الضغوط التضخمية في معظم مكوناته الرئيسية لعام ٢٠١٩م، حيث تشير التوقعات إلى انخفاض أسعار المعادن بنسبة ٣,٦ في المئة، والطاقة بنسبة ١,٨ في المئة، والمواد الزراعية الأولية بنسبة ١,٥ في المئة. في حين تشير التوقعات إلى ارتفاع أسعار الأطعمة والمشروبات بنسبة ١,٣ في المئة (الجدول رقم ٥).

القياسي لأسعار المستهلك أي تغير مقارنة بالربع الأول من العام الحالي. ومن المتوقع أن يتضاعل انخفاض المستوى العام للأسعار للربع الثالث لعام ٢٠١٩ مقارنة بالربع السابق من نفس العام مدفوعاً بالتصحيح التدريجي لأسعار البنزين، الذي بدوره سيؤثر على قسم النقل والأقسام الأخرى ذات الصلة، والطلب الاستهلاكي الذي يصاحب شهر ذي الحجة، وعيد الأضحى المبارك، وبداية العام الدراسي الجديد.

**جدول رقم ٥: مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار السلع الأساسية
سنة الأساس (١٠٠ = ٢٠٠٥)**

(نسب مئوية)

	بيانات مقدرة				بيانات فعلية				الأوزان
	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦		
المؤشر العام	١,٥-	٢,١-	٢,٩-	١,٤-	١٨,٠	١٥,٣	٩,٨-	١٠٠,٠	
الأطعمة والمشروبات	,١	,٠,٥	,٠,٦	١,٣	١,٥	١,٠	١,٨	١٦,٧	
المواد الزراعية الأولية	,٠,٠	,٠,٥-	,٠,٧-	١,٥-	١,٥	٢,٣	٥,٧-	٧,٧	
المعادن	,٠,٣	,٠,٥	,٠,٤	٣,٦-	٥,٣	٢٢,٢	٥,٤-	١٠,٧	
الطاقة	٢,٦-	٣,٨-	٤,٩-	١,٨-	٣٠,٦	٢٣,٤	١٦,٥-	٦٣,١	
المصدر: صندوق النقد الدولي.									

الخلاصة

المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق،

وسجل ارتفاعاً بنحو ١,٨ في المئة مقارنة بالربع السابق. في حين سجل قسم منتجات الزراعة وصيد الأسماك أعلى نسبة انخفاض خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩ م بنسبة ١,٩ في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق.

٤- سجل مخفض الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً سنوياً بنسبة ١,١ في المئة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩ م مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. في حين سجل انخفاضاً ربعياً بلغت نسبته ٢,٥ في المئة مقارنة بالربع السابق.

٥- ويُتوقع أن يتضاعل انخفاض المستوى العام للأسعار للربع الثالث لعام ٢٠١٩ مقارنة بالربع السابق من نفس العام مدفوعاً بالتصحيح التدريجي للأسعار البنزين، الذي بدوره سيؤثر على قسم النقل والأقسام الأخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى الطلب الاستهلاكي الذي يصاحب شهر ذي الحجة، وعيد الأضحى المبارك، وبداية العام الدراسي الجديد.

يمكن استخلاص أهم نتائج تحليل معدلات التضخم للربع الثاني من عام ٢٠١٩ م في المملكة على النحو التالي:

١- شهد المستوى العام للرقم القياسي للأسعار المستهلك خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩ م انخفاضاً سنوياً بلغت نسبته ١,٦ في المئة مقارنة بنفس الربع من العام السابق، ولم يتحقق أي تغير مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٩ م.

٢- سجل قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى أعلى معدل انخفاض بين الأقسام الرئيسة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق، حيث تراجع معدل التضخم السنوي في هذا القسم بنسبة ٧,٥ في المئة. في حين سجل قسم المطاعم والفنادق أعلى ارتفاع بين الأقسام الرئيسة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩ م بنسبة ١,٦ في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق.

٣- سجل الرقم القياسي للأسعار الجملة في الربع الثاني من عام ٢٠١٩ م ارتفاعاً سنوياً بلغت نسبته ١,٨ في



مُؤسِّسَة النَّفْعُ لِلْعَرْبِ الْسَّعُودِيِّ

Saudi Arabian Monetary Authority

